العاملون في القطاع الخاص:

حقوق ضائعة واضطهاد إضافي !!

نصف مليون منشأة خاصة تضم ٤ ملايين عامل وعاملة تجهل وزارة العمل معاناتهم

حالة من الاضطهاد والظلم والاستغلال يعيشها العاملون في القطاع الخاص مع الاحترام لقلة من المنشئات الخاصة النموذجية، فبالإضافة إلى ساعات العمل الكثيفة والتي تصل أحياناً إلى ١٤ ساعة عمل في اليوم الواحد.... لا يعرف العاملون في القطاع الخاص شيئاً اسمه بدل إضافي أو اجازة سنوية كما يحدث في المنشئات الخاصة في الدول الأخرى.. أما التأمين الصحي فهو في معظم المنشئات الخاصة يعد من سابع المستحيلات..

عادل عبده بشر

عمال يجهلون معنى التأمين الصحي وآخرون لا يعرفون عقود العمل.. وبدل الإضافي مفقود

الإجازات

منذ قرابة أربع سنوات وإبراهيم النونو يعمل لدى أحد المحلات التجارية الكبيرة براتب ثلاثين ألف ريال في الشهر يستلمها إبراهيم " صافي" – حد قوله – مضيفاً " الصرفة اليومية ,أكل وقات ,على صاحب المحل والمعاش نستلمه صافي ثلاثين ألف ريال".

ورغم التزامه بالعمل وإتقانه له لم يحصل إبراهيم على أي اجازة سنوية مدفوعة الراتب عدا بضعة أيام في عيد الفطر المبارك وعيد الاضحى ,كما أنه لا يعرف شيئاً اسمه بدل اضافي.. يقول إبراهيم: عملنا يبدأ من الساعة ثمان صباحاً وحتى الساعة الحادية عشرة مساءً... وأوقات المواسم يستمر العمل حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل .. ومع ذلك لا نحصل على أي أجر أضافي عدا زيادة في المصروف اليومي..

بدون إضافي

ويتشابه إبراهيم مع عزالدين الذي يعمل في دكان بيع بالجملة ,من حيث ساعات العمل الطويلة وعدم حصولهم على أجر إضافي.. غير أن عزالدين يحصل على مكافآت لا بأس بها من صاحب العمل في الأعياد الدينية تسمى "عيدية" وهذه العيدية بحسب عزالدين ليست محددة بمبلغ ثابت مثلاً راتب شهر وإنما تخضع لـ" قبيلة" صاحب المحل وبحسب حركة البيع والشراء.. فإذا كان العمل جيداً والمكاسب مرتفعة كانت مكافأة العيد لا بأس بها وإذا كان السوق " راكد" والمكاسب قليلة ... كانت العيدية " ضعيفة".

تأمين صحي غير معروف

وما بين إبراهيم وعزالدين لا يعرف عبدالحفيظ ماذا يعني التأمين الصحي... أو أن يكون بينه وبين صاحب العمل عقد يضمن من خلاله حقوقه... عبدالحفيظ الذي يعمل في معمل لتصنيع الحلويات منذ فترة من الزمن وأصبح الآن معلماً في صنع الحلويات قال إنه لا يعرف شيئاً عن حقوقه لدى صاحب العمل سوى الراتب الذي يأخذه منه نهاية الشهر ..

ويضيف عبدالحفيظ " عدد العاملين في هذا الفرع ١٥ عاملاً مخصص لكل واحد منا راتب شهري حسب العمل الذي يقوم به بالإضافة إلى مصروف يومي ولاشيء غير ذلك".

وأوضح عبد الحفيظ أن بعض العمال يتعرضون لإصابات أثناء العمل ينتج عنها حروق أو جروح يضطر العمال خلالها إلى نقل المصاب للمستشفى وعلاجه من ماله الخاص ولا يدفع صاحب العمل شيئاً.. وإذا حدث وغاب العامل المصاب عن العمل ليوم أو يومين يحاول زملاءه أخفاء الأمر عن صاحب العمل حتى لا يخصم من راتبه.. وحول أن كان هناك عقد عمل بينه وبين رب العمل يقول عبدالحفيظ " لا يوجد أي عقد عمل... وأساساً نحن العمال لم نطلب من صاحب العمل أي عقد أو اتفاق حتى لا نكون ملزمين بتنفيذ العقد وإذا أراد أحد منا ترك العمل فجأة يجد نفسه مقيداً بهذا العقد... لذلك نجد أن هذا العقد غير مهم"..

انعدام الثقافة القانونية

أستاذ الاقتصاد سالم النهاري يرجع سبب عدم مطالبة العمال لأصحاب العمل بتوقيع عقد عمل بين الطرفين إلى انعدام الثقافة القانونية لدى معظم العاملين في القطاع الخاص... مشيراً إلى أن بعض العمال إن لم يكن معظمهم يعتقدون أن عقد العمل ضدهم وليس في صالحهم وأنه يقيد حريتهم في الاستمرار في العمل أو تركه.. والبعض يرى أن عقد العمل يكون دائماً لمصلحة صاحب العمل ... وهذا مفهوم خاطئ..

ويؤكد الأستاذ سالم النهاري أن القانون اليمني وجميع القوانين العربية والدولية تلزم أصحاب العمل على توقيع اتفاق مع العمال بما يضمن حصول العمال على حقوقهم الكاملة والمتمثلة في تحديد ساعات العمل بما هو محدد في القانون ومازاد عنها يعتبر عملاً اضافياً يتقاضى العامل حقه فوق الراتب..... وأيضاً ينص العقد على إجازة سنوية وضمان صحي.... وتأهيل وتدريب العمال وتطوير مهاراتهم وعدم تشغيلهم في ظروف غير صحية...وغير ذلك من الحقوق التي يجهلها الكثير من العاملين في القطاع غير المنظم...

ويضيف خبير الاقتصاد قائلاً: «حاولنا القيام بعمل استطلاع ميداني لنوعية عشوائية من المنشئات الخاصة لمعرفة مدى التزام هذه المنشئات للمعايير القانونية في التعامل مع العمال.... فوجدنا أن ما نسبة ٥٪ فقط من العينة المبحوثة ملتزمون بمنح العمال حقوقهم القانونية وعمل دورات تدريبية لهم لتطوير مهاراتهم وبالتالي تطوير عملها...»

مشيراً إلى أن ٣٠٪ من العمال الذين تمت مقابلتهم في تلك المنشئات لا يعرفون ما هي حقوقهم وواجباتهم و٤٥٪ يرغبون في أن يكون عملهم مبني على عقد اتفاق مع جهات العمل فيما أشار ٢٥٪ إلى أن أرباب العمل من يرفضون توقيع عقود عمل مع العمال...

القطاع الأجنبي مخالف والمحلي متخلف

وفي هذا الصدد يؤكد الدكتور علي محمد أحمد – وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – أن واقع العمل في القطاع الخاص باليمن فيه الكثير من المصاعب..

ويقول وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع علاقات العمل في لقاء صحفي: هناك القطاع الخاص الأجنبي الذي تعمل فيه العديد من الشركات واقعها ارتبط بواقع الحياة اليمنية وبالاقتصاد اليمني ,نعاني من بعضها شيئ من المخالفات القانونية سواء في استخدام عمالة أجنبية أكثر من النسبة المحددة لها في القانون وكذلك تمييز العامل الأجنبي على العامل اليمني ونقص في مستحقات بعض العمال ,مشيراً إلى أن هناك شركات نموذجية لا ينطبق عليها ما ذكر أعلاه...

ويصف الدكتور علي محمد أحمد القطاع الخاص المحلي بأنه لا يزال متخلفاً في كثير من الجوانب حيث يمارس مخالفات من حيث تطبيق تشريعات العمل وحقوق العاملين... إلا أن هناك بعضاً من هذا القطاع يمثل نماذج لا بأس بها وهذا البعض قليل جداً...

قوانين ولوائح

ويشير وكيل وزارة العمل لقطاع علاقات العمل إلى أن القوانين واللوائح المنظمة للعمل تضمن للعامل كافة الحقوق ويعتبر قانون العمل اليمني من أفضل القوانين في المنطقة كونه يستوعب الحقوق الأساسية في العمل ويحدد ساعات العمل الأساسية بثماني ساعات ويتم احتساب مازاد عند الثمان الساعات في اليوم عملاً اضافياً وتحتسب الساعة الإضافية بساعة ونصف وعلى ألا يزيد العمل الإضافي عن أربع ساعات في اليوم... أما العمل الإضافي في العطل والإجازات فتحسب الساعة بساعتين.. ويضمن قانون العمل اليمني حماية وسلامة العمال وضرورة تأمينهم الاجتماعي في القطاع الحكومي والخاص والمختلط والعام على أن يدفع صاحب العمل ٩٪ ويدفع العامل ٦٪ ويضيف وكيل وزارة العمل: في جميع أنحاء العالم يهتم القطاع الخاص بالعاملين... وفي بلادنا لا يعطي القطاع الخاص الاهتمام الكافي لذلك.. لأنه لا يستوعب أنه كلما أعطى العمال مزيداً من التحفيز كلما أعطوه مزيداً من الإنتاج... كما أن معظم القطاع الخاص المحلي لا يهتم ببناء قدرات العاملين وتطويرها لأنه لا ينظر للعملية الإنتاجية على المدى البعيد...

٣٠ مفتشاً لنصف مليون منشأة

تراقب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عملية تطبيق القطاع الخاص لقوانين العمل وفقاً لمعايير العمل الوطنية والعربية والدولية... عن طريق فرق تفتيش العمل وتفتيش الصحة والسلامة المهنية ...و بحسب د. علي محمد احمد فإن هذه الفرق تقوم بالتفتيش على جميع المنشآت الخاضعة للقانون ...مشيراً إلى أن الوزارة تواجه مصاعب كثيرة في ذلك الأمر الذي قد يساعد على حدوث بعض المخالفات ... ومن تلك المصاعب أن هناك نحو "٥٠٠ألف" منشاة عمل فيها حوالي "٤,٤ملايين" عامل وعاملة ولا يوجد لدى الوزارة سوى" ٣٠ مفتش" فقط على تلك المنشآت ولا تتوفر لديهم إمكانيات التفتيش الكافية..

إشكالية العمالة غير المنظمة

من جهته يرى أمين عام اتحاد نقابات عمال اليمن علي أحمد بلخذر أن العمالة غير المنظمة تعتبر إشكالية كبيرة تواجه اليمن كدولة ومجتمع.. فلا تأمينات اجتماعية .. ويعملون في ظروف غير ملائمة ولا تتوفر الضمانات الصحية والتنظيم الذي يراعي حقوقهم. مشيراً في تصريح صحفي إلى أن بعض أرباب العمل دائماً يبحثون عن مصلحتهم دون أن يوفروا ظروفاً للمصلحة العامة..موضحاً أن القانون اليمني جيد ولكن بعض مواده لا تنفذ بالكامل .. ويعتبر العاملون في المصانع أكثر من يتعرضون للمخاطر خاصة فيما يتعلق بالسلامة المهنية غير المتوفرة في العديد من المصانع مما يؤثر على العمال وصحتهم..

وقام الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن مؤخراً بعمل اتفاقية مع منظمة العمل الدولية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حول برنامج العمل اللائق بالإضافة إلى تحقيق الشراكة الفاعلة بين أطراف العمل " الحكومي ,القطاع الخاص... الاتحاد".